FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

معهد السياسات العامة
Institute of Public Policies

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

دورة تدريبية
تحليل وكتابة اوراق السياسات العامة

السياسات الاقتصادية

د. محمد ابو عمشة

تعريف السياسات الاقتصادية

السياسة الاقتصادية: مجموعة قرارات تتخذها السلطة لتوجيه النشاط نحو المرغوب باستخدام مجموعة من القواعد و الاساليب و الوسائل تقوم بها الدولة لتحقيق الاهداف الاقتصادية

مكوناتها:

* قرارات حكومية تتخذها السلطة لتوجه الأنشطة
* تستخدم قواعد واساليب لتحقيق اهداف اقتصادية
* لتحقيق الاهداف الاقتصادية

أنواع السياسات الاقتصادية

سياسة ظرفية :تهدف الى استرجاع التوازنات المالية و هي قصيرة المدى و اثارها كمية

سياسة الانعاش: تهدف الى اعادة اطلاق الالة الاقتصادية مستخدمة العجز الموازنة و تسهل القروض (فكرة كينزية)

سياسة الانكماش: تهدف الى تقليص من ارتفاع الاسعار ع/ط وسائل تقليدية مثل الاقتطاع, تجميد الاجور ...

سياسة التوقف ثم الذهاب: تتميز بالتناوب و التسلسل لسياسة الانعاش ثم الانكماش اعتمدت في بريطانيا

سياسة هيكلية طويلة المدى تهدف لتغيير و تكييف هيكل و بنية الاقتصاد ليتماشى مع المحيط الدولي و يكون تدخل الدولة من خلال تأطير اليات السوق , الخوصصة ,سيادة القانون ,المنافسة, تنية دعم التكوين, دعم البحوث

أهداف السياسات الاقتصادية

تهدف الى تحقيق ما يلي
أ- التطور السياسي
ب- التطور الاجتماعي
ج- الاستقرار الامني والعدالة الاجتماعية
د- التطور الاقتصادية والذي يشمل:
1- تحقيق الرفاهية
2– تحقيق معدل النمو
3– البحث عن التوازن الخارجي(توازن ميزان المدفوعات)
4– محاربة التضخم
5–محاربة البطالة و توفير السلع

النموذج الاقتصادي الذي تقوم عليه السياسات العامة

نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي: يعد هذا النموذج الأكثر تطور والأكثر عمومية مقارنة بالنموذجين السابقين. حيث يتناول في التحليل جانب الطلب وجانب العرض، كما يقوم بتحديد مستوى التوظف والأسعار.

يتم اشتقاق الطلب الكلي من خلال تحليل سوقي السلع والنقود على غرار نموذج (IS/LM). ويوضح الطلب الكلي العلاقة العكسية بين الطلب على السلع والخدمات وأسعار تلك السلع والخدمات. ويمثل العرض الكلي العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من السلع والخدمات وأسعار تلك السلع والخدمات. يتحقق التوازن في الاقتصاد عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي. ويختل التوازن نتيجة لانزحاف منحى الطلب الكلي (بسبب اتباع سياسة مالية أو نقدية) أو انزحاف منحى العرض الكلي (نتيجة لحدوث مايسمى بصدمات العرض).

السياسات الاقتصادية

تعتمد اعداد ورسم السياسات الاقتصادية على نوعين من السياسات هما:

السياسات المالية: والتي تشرف عليها وزارة المالية

السياسات النقدية: والتي يشرف عليها البنك المركزي وفي فلسطين سلطة النقد الفلسطينية والتي لها كل صلاحيات البنك المركزي باستثناء اصدار عملة محلية.

وفيما يلي عرض لتلك السياسيات والادوات المستخدمة في كل منهما

أولا: السياسة المالية

السياسة المالية:

تتضمن السياسة المالية اتخاذ إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال، وتفعيل الآثار الإيجابية لإنفاقه حتى وتستطيع الحكومة استخدام الأدوات المالية ، للتأثير على العرض والطلب وبالتالي تحريك عملية النشاط الاقتصادي بهدف زيادة معدلات الاستخدام وزيادة الدخل القومي.

ويمكن تعريف السياسة المالية: هي مجموعة الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق هدف معين ، وتتكون أدوات السياسة المالية من أدوات الإنفاق العام وأدوات الإيرادات العامة

الأطراف المستفيدة من السياسة المالية

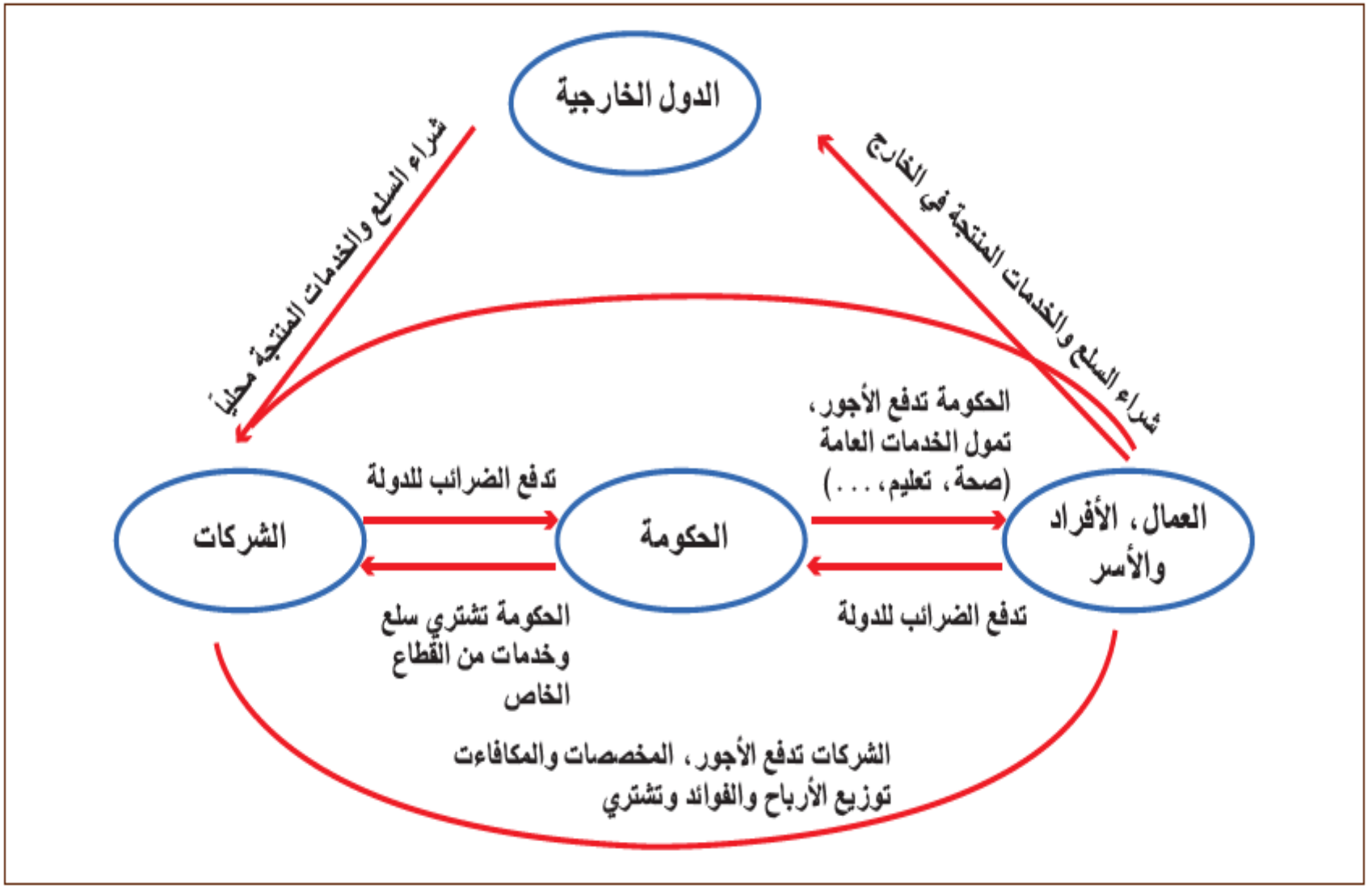

أهداف السياسة المالية

1) زيادة الناتج القومى .
2) رفع مستوى الدخول للأفراد وبالتالى رفع مستوى معيشتهم.
3) تحقيق التوظف الكامل للموارد .
4) تحقيق إستقرار الأسعار .
5) تحسين توزيع الدخل بين أفراد المجتمع

أهم أدوات السياسة المالية:

أ- الضرائب وأهم أنواعها:

- ضريبة الدخل الشخصي
- ضريبة أرباح الشركات
- ضريبة المبيعات
- الضريبة الجمركية

ب- الإنفاق العام و مكوناته

- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي على شراء السلع والخدمات
- الإنفاق الاستثماري الحكومة
- الإنفاق العام التحويلي

وسائل السياسة المالية

1- الايرادات العامة

2 – السياسة الضريبة(اتجاه توسع السياسة الانكماش)زيادة في الضرائب – زيادة قطاع الموظفين طلب استهلاكية و طلب السوق العرض زيادة الانتاج – التقليل من النفقات و التقشف

3- سياسة العجز الموازنة ‘ (اي النفقات اكثر من الايرادات) التضخم يؤدي الى توازن عام يعني استقرار في الأسعار بطالة قليلة و زيادة الإنفاق

أنواع السياسات المالية

السياسة الانفاقية: تتحكم بها الظروف الاقتصادية تتمثل في زيادة الطلب و نقص العرض.

أهدافها: – تحفيز النمو – التشغيل الكامل – دعم الطلب الكلي للاقتصاد برفع حجم الإنفاق الحكومي الاستهلاكي و الاستثماري.

أدواتها :- تخفيض او زيادة الانفاق – اعادة هيكلة بنية الانفاق

السياسة الضريبية:

اهدافها :

- توجيه الاستهلاك

– توجيه قرارات ارباب العمل

– زيادة تنافسية المؤسسات

– تصحيح اخفاقات السوق

النفقات العامة: هي اداة رئيسية من ادوات السياسة المالية تحتل مكانة بارزة في النظرية المالية و تنقسم الى حقيقية و تحويلية

الايرادات العامة: ما تجنيه الدولة من الضرائب الرسوم و تنقسم الى :ايرادات اقتصادية متمثلة في الاملاك الوطنية – ايرادات سيادية تتمثل في الضرائب – ايرادات ائتمانية تتمثل في القروض العامة, وان لم تكتفي تلجا الدولة الى خلق قوة شرائية تتمثل بالاصدار النقدي التمويل التضخمي او الحصول على قوة شرائية من الخارج اي الاقتراض

الميزانية العامة : هي وثيقة قانونية تقدم فيها الدولة نفقاتها و ايراداتها في سنة واحدة, و هي مجموعة وثائق تعنى بها حقيبة وزارة المالية تقدر فيها ايرادات و نفقات

الفرق بين السياسة المالية التوسعية والانكماشية

السياسة المالية التوسعية	السياسة المالية الانكماشية
1- •زيادة الانفاق العام	1- خفض الانفاق العام وزيادة الضرائب
2- ارتفاع نسب الاستثمار في القطاعات الاقتصادية (فرص عمل اكثر)	2- خفض العجز في الموازنة العامة
34- زيادة حصة القطاعات المنتجة من اجمالي الانفاق العام للدولة.	3- تقليص الانفاق المخصص للتقديمات الاجتماعية.
اعتماد سياسة متحركة لإدارة العجز في الموازنة من خلال استراتيجية كلية للاقتصاد.	4- تحييد الدولة عن تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة القدرات الانتاجية (فرص عمل أقل)

ثانيا: السياسة النقدية

السياسة النقدية: هي مجموعة من الاجراءات يقوم بها البنك المركزي من اجل تسيير الكتلة النقدية الضرورية لتحقيق اهداف اقتصادية.

اقسامها:

– **توسعية** في حالة الركود الاقتصادي اي الانكماش برفع البطالة اي زيادة العرض النقدي يقوم البنك المركزي اما تخفيض سعر الخصم او نسبة الاحتياطي القانوني او الدخول مشتريا في سوق الاموال النقدية

– **انكماشية** في حالة وجود تضخم اي ارتفاع الاسعار و تتمثل في تخفيض العرض النقدي من خلال قيام البنك برفع سعر الخصم او نسبة الاحتياطي او الدخول بائعا في سوق الاوراق النقدية , هذه الادوات تحد من قدرة البنوك من منح الائتمان و خلق الودائع و منه تخفيض العرض النقدي و منه ارتفاع سعر الفائدة و انخفاض حجم الاستثمار

أدوات السياسة النقدية

تستخدم الدول من خلال البنوك المركزيّة أدوات لسياستها النقدية، وهي كالآتي:

سعر الفائدة: هو السعر الذي تفرضه البنوك المركزيّة على البنوك التجاريّة للقروض قصيرة الأجل، بحيث أن تخفيض سعر الفائدة، يشجع على القروض، ويزيد من إنفاق المُستهليكن، والشركات، وبالتالي التوسع في الاقتصاد ، في حين أنّ رفع سعر الفائدة، هو انكماش للاقتصاد، ولا يشجّع على أخذ القروض، وبالتالي يحجم المستهلكين، والشركات عن الإنفاق.

الاحتياطي النقدي: وهي الودائع النقدية التي يجب على البنوك التجاريّة إيداعها في خزائنها، أو في البنك المركزي، فعند خفض قيمة الاحتياطي النقدي، ينعكس ذلك بالزيادة على الأموال في النظام البنكي، وبالتالي القدرة على إقراض المُستهلكين، والشركات، أي سياسة توسّع اقتصادية، والعكس صحيح، فعند زيادة الاحتياطي النقدي يحدث انكماش اقتصادي، و يحد ذلك من كميّات الأموال في النظام البنكي، وبالتالي التأثير على إقراض المستهلكين، والشركات.

عمليآّت السوق المفتوحة: يتم من خلالها بيع وشراء السندات الماليّة الحكوميّة التي يُصدرها البنك المركزي في الدول، أو ما يُسمّى بالاحتياطي الفيدرالي في أمريكا.

الفائدة على الاحتياطي النقدي: تُعطي البنوك المركزية نسبة فائدة على الإيداعات النقديّة الفائضة للبنوك التجاريّة، فعند تطبيق سياسة التوسّع الاقتصادي، تُخفّض البنوك المركزيّة نسبة الفائدة، لتُشجّع البنوك التجاريّة على إقراض الفائض من أموالها (الاحتياطي) في البنوك المركزيّة، أمّا في حال تطبيق السياسة الانكماشية للدولة، يرفع البنك المركزي سعر الفائدة على الاحتياطي النقدي، ممّا ينعكس على سعر الفائدة الذي تُلزمه البنوك التجاريّة للمُستثمرين.

دور السياسات النقدية في علاج الركود الاقتصادي والازمات

1- العمل على خفض اسعار الفائدة

2- اتباع سياسة التوسعية

3- العمل على تكوين صناديق تامين ودعم للمشروعات الصغيرة

4- العمل على منح قروض تسهيلية لاستمرارية الاعمال وخاصة الصغيرة والمتناهية الصغر

الاقتصاد الموازي وأثره على الموازنة العامة

تحرم الموازنة العامة من ايرادات ضريبية ناتجة عن الاعمال غير الشرعية في الاقتصاد، ومن هذه الاعمال على سبيل المثال لا الحصر:

1- التهرب الضريبي
2- التهرب الجمركي
3- تجارة السلاح
4- تجارة المخدرات
5- بضائع المستوطنات
6- غسيل الاموال
7- تهريب النفط
8- تجارة الانفاق